" دلالة الجملة العربيّة بين الوصف التقريري والوصف التفسيري "

أ. **أسماء عبداوي**[1]

تاريخ الاستلام: 11 06 2018 **تاريخ القبول: 03 10 2018**

الملخّص: تشكل الجملة موضوع الدّراسة النحويّة في البحث اللساني المعاصر وإذا كانت العلميّة تقتضي العنايّة القصوى بالشكل في مطلع الدّرس اللساني الحديث، فإن المعنى أصبح غايّة البحث مع تطور اللسانيات لارتباطه بالغايّة التّبليغيّة للغة، من هنا تبرز أهميّة الدّراسة كونها تهدف لتقصي مكانة المعنى فيما قدمته النظريات اللسانيّة الحديثة (الوصفيّة والتّوليديّة التّحويليّة) من كفايّة وصفيّة أو تفسيريّة، وذلك بالنظر إلى آليات التّحليل في ضوء طبيعة الجملة العربيّة وما يفرضه الواقع اللغوي لتصل الدّراسة إلى النتائج الآتيّة:

- تعامل الاتّجاه الوصفي الشكلي مع الجملة في حدود ما يملي به الوصف لظاهر الأشياء دون النفاذ إلى عمقها.
- أهمل الاتّجاه الوصفي الوظيفي جانب الشكل مسايرة لمستجدات البحث النحوي اللساني الحديث، ولم يفسح المجال الكافي للمعنى من جهة أخرى بدافع التّيسير.
- اتسعت مكانة المعنى في النظريّة التّوليديّة التّحويليّة مع كل نموذج جديد حتى صار يشتق من البنيّة السّطحيّة.

[1] **جامعة** الحاج لخضر، باتنة1 ــ كليّة الآداب ــ قسم اللغة االعربيّة ــ الجزائر، الأستاذ المشرف: أ/ د: عز الدّين صحراوي، البريد الإلكتروني: asmaabdaoui1@gmail.com

- غير أن تغير القوالب التّجريديّة وإجراء أكثر من تعديل واحد لها يدل على أن التّفسيرات التّي تقدمها النظريّة تبقى مجرد حدس لا تثبته العلوم التّجريبيّة.
- الكليّة التّي تنشدها اللسانيات الغربيّة المعاصرة صفة لا تنطبق على النحـــو التّحويلي لعدم قدرته على استيعاب خصوصيّة الجملة العربيّة ومرونتها.

الكلمات المفتاحيّة: الاتجاه اللساني الوصفي – اللسانيات التّوليديّة – اللسانيات الوظيفيّة – الكليّة – الجملة العربيّة

Abstract:

The grammatical sentence is the subject of grammatical study in contemporary linguistic research, And if the scientific study required the utmost attention to the structural aspect at the beginning of the modern linguistic lesson, The meaning has become the object of research with the development of linguistics as it relates to the communicative purpose of the language, Hence the importance of the study Because it aims to show the status of meaning in modern linguistic theory (Descriptive and transformational) through descriptive or explanatory, By looking at the mechanisms of analysis in light of the nature of the Arabic sentence and what is imposed by the linguistic reality, The study concluded with the following results:

- The wholesale study in the first descriptive linguistic direction is a superficial study.
- Functional descriptive linguistics neglected the structure of the sentence In response to modern linguistic research requirements, The meaning was neglected in response to facilitation requirements.
- The meaning takes a greater place in every new paradigm of transformational theory Until it is derived from the surface structure.

• Frequent modifications in abstract patterns Indicates that the explanations offered by the theory remain merely intuition and not proven by empirical science.

• College is an attribute that does not apply as a transformative Because of its inability to absorb the uniqueness and flexibility of the Arabic sentence.

• **key words.:** Descriptive linguistics Transformational– Generative Theory– the functional theory– the college – Arabic Sentence

المقدّمة: لا شكّ أنّ مكانة الجملة من الدّرس النحوي العربيّ لم تلق استحسانا لدى كثير من الباحثين المعاصرين، حيث لم تحظ بدراسة مستقلّة إلا بعد وضع أركان النحو العربي، من قبل بعض النحاة المتأخرين، في مقابل ما لقيته من عنايّة في الدّرس اللساني الغربي باعتبارها موضوع الدّراسات النحويّة، لهذا رأى اللّسانيون العرب المعاصرون ضرورة إعادة بناء نظريات نحويّة جديدة تجعل من الجملة محورا أساسيا لها، بناء على ما استجد من مناهج الدّرس اللساني الغربي.

أهمها: المنهج الوصفي والمنهج التّوليدي التّحويلي، وإذا كان النحاة الأوائل قد ضيقوا من دائرة النحو العربي حين حصروا الدّراسة في جانب اللفظ من الجملة وانشغلوا به عن الغرض الحقيقي من الدّراسة وهو البحث عن المعنى، فإن الكفايّة الوصفيّة أو التّفسيريّة لا تتحقق إلا بفسح مكان في جهازها النحوي الجديد للمعنى.

وبهذا أصبح المعنى غايّة الدّراسة النحويّة في هذه الاتجاهات اللسانيّة المعاصرة: الوصفيّة والتّفسيريّة، ماعدا الاتجاه الوصفي الشكلي الذي استبعد المعنى لأغراض يراها علميّة، معنى ذلك أن تقييم هاته النظريات الحديثة يقتضي البحث عن مكانة المعنى في جهازها الواصف أو التّفسيري، ومدى كفايّة النظريات اللسانيّة المعاصرة في تقصي هذه الغايّة الكبرى.

ومن هنا جاء البحث لتمحيص هذه النظريات المعاصرة، والنظر فيما بلغته من كفايّة في دراسة البنيّة الدّلاليّة للجملة العربيّة ؟

مدخل إلى مفهوم الجملة : الجملة في مفهومها ليست سوى تنظيما نحويا لأقسام الكلام الثّلاثة (الأسماء، الأفعال، الأدوات) على نحو معين، لهذا يعرفها أحد معاجم المصطلحات اللسانيّة بأنها: «أكبر وحدة للتنظيم الجراماتيكي في هذا التّنظيم تؤدي أقسام الكلام (الأسماء، الأفعال، الحروف) والفصائل الجراماتيكيّة (الكلمة وشبه الجملة بوظائفها)»[1]

فالجملة في شكلها النهائي الدّال على معنى تام تنظيم لعدد من الكلمات المرتبة ترتيبا نحويا، لهذا يعرفها ماريوباي بأنها:«عدد من الكلمات مرتبة ترتيبا جراماتيكيا ونحويا مكونة بذلك وحدة جراماتيكيّة تامة ذات معنى، وهي تتابع من الكلمات والمورفيمات التّنغيميّة»[2]

وهذا التّعريف لا شك أنه يذكرنا بفكرة النظم لدى الجرجاني خاصة عندما يعرف النظم قائلا: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك في الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله...»[3]

فالجملة كمفهوم حاضرة وبقوة في الدّرس النحوي التّراثي، وإن لم تكن حاضرة كمصطلح وتعريف مع بدايات البحث النحوي عند سيبويه (180ه)، ولم تستخدم بشكل دقيق أيضا، كما جاء عن أولكر موزال (mozallker)[4] حيث استخدمت بمعنى الحديث والنثر واللغة والجملة.

فغياب المصطلح إذن أو غياب تعريف صريح للمصطلح لا يعني غياب المفهوم في ذهن سيبويه، وهي خاصيّة أغلب الأبحاث عندما تكون في بدايتها، ألا ترى أن "ديسوسير" (F.De saussur) مؤسس علم اللغة الحديث لم يقدّم هو الآخر تعريفا محددا للجملة لانشغاله بفكرة التّظام، واكتفى بالإشارة إلى أن الجملة هي النمط الرئيس من أنماط التّضام، والتّضام لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموعة الكلمات أيضا أي في وحدتين فأكثر[5]

إنّ غياب مصطلح "جملة" في أول مصنفات الدّرس النحـــوي القـــديم وتـــأرجح الاستعمال بين مصطلحي "كلام" و"جملة" هو المبرر الذي انطلق منـــه اللســـانيون العرب المعاصرون المتأثرون في نقدهم لمنهج النحاة الأوائل في دراســـة الجملـــة العربيّة بمناهج الدّرس اللساني الغربي، أهمها: المنهج الوصفي، المنهج التّوليـــدي التّحويلي والمنهج الوظيفي [6]، رغم أن غياب المصطلح والتّعريف لا يعنـــي أبـــدا قصور الدّراسة.

والحقيقة أن النحاة الأوائل عنوا بكل ما يخص الجملة –كما سيأتي– من حيـــث العناصر المكونة وأساليب التّأليف بين عناصر الجملة الاســـميّة، وبـــين عناصـــر الجملة الفعليّة بالنظر إلى نوعيّة الفعل من حيث اللزوم والتّعدي، وبالنظر إلى دور الركن الإسنادي باعتباره نواة الجملة. وبالنظر إلى دور الفضـــليات بالنســـبة لمـــا يسبقها من عناصر التّركيب ...

ولما كان المعنى هو غايّة الدّراسة النحويّة، فإن تقييم هاته النظريـــات الحديثـــة بالنظر إلى ما قدمه الدّرس اللساني التّراثي، يقتضي البحث عن مكانة المعنى فـــي جهازها الواصف أو التّفسيري، ومدى كفايّة النظريات اللســـانيّة المعاصـــرة فـــي تقصي هذه الغايّة الكبرى.

1/البنيّة الدّلاليّة للجملة العربيّة في الاتّجاه الوصـــفي التّقريـــري:_لا شـــك أن الدّراسة الوصفيّة للغة لا تمثل منهج أصحاب المدرسة البنويّة (سوســـير وأتباعـــه) فحسب، فهي مبدأ أساسي لجميع الاتجاهات اللسانيّة الحديثة بعدها بما فيها: البنويّـــة – التّوليديّة التّحويليّة – الوظيفيّة...، والتّي تتخذ من الوصف منطلقا لأي نوع مـــن الدّراسة اللسانيّة، مع اختلاف في موضوع الوصف فبينما يتخذ النوع الأول مـــن الوصف المادة اللسانيّة وحدها محورا للاهتمام فهي وسيلة الدّرس اللساني وغايتـــه استقصاء للموضوعيّة العلميّة التّي تقتضي ارتباط الفكرة بالمادة موضوع الدّراســـة واستبعاد كل ما هو خارج عن حدود الظاهرة الملاحظة مما سيوقع فـــي الحـــدس والتّخمين[7]، ولهذا استبعد المعنى لما قد يتضمنه من «خطر إفساح المجال لـــدخول

المعايير الذاتيّة في التّحليل»[8] مما يتعارض مع أسس المنهج اللساني الذي أرسى دعائمه رائد هذا الاتجاه "بلومفيلد" وتابعه فيه تلميذه "هاريس"[9].وسمي المنهج المتبع في هذا النوع من الوصف بالمنهج الوصفي الشكلي، يجعل النوع الثّاني من الوصف من المادة وسيلة لأغراض لا تخرج عن اللغة وما تؤديه من وظائف. ويربط بين جميع المستويات المختلفة للغة للوصول إلى المعنى، وقام هذا المنهج في الأساس على مبادئ نظريّة فيرث السّياقيّة، ولهذا سمي "بالمنهج الوصفي الوظيفي"[10]

وبناء على هذا يميز في فضاء البحث اللساني الوصفي العربي بين اتجاهين في دراسة الجملة: اتجاه تأثر بمدرسة بلومفيلد اللسانيّة، فكانت الدّراسة الشكليّة للجملة أهم مبادئه، واتجاه آخر رأى ضرورة توسيع دائرة النحو لتشمل المعنى و ضم موضوعات علم المعاني إلى النحو لاحتواء المعاني التّي تؤديها الجمل على اختلاف أشكالها وأغراضها، ورغم اختلاف مناهل أصحاب هذا الاتجاه بين نظريّة تراثيّة وهي نظريّة النظم للجرجاني ونظريّة غربيّة معاصرة قامت على مبادئ نظريّة فيرث السّياقيّة لكنها اتفقت على قيمة المعنى وأهميته من الدّراسة النحويّة للجملة العربيّة.

1.1 الجملة العربيّة في ضوء الوصف البنياني: انطلق الباحثون العرب المحدثون في دراسة الجملة العربيّة من البنيّة الشكليّة لها متحررين من معيار المعنى متأثرين بنظرة بلومفيلد (Bloomfied) للغة، التّي أسقط على أساسها فكرة التّضام من تعريف الجملة لاتصالها بالمعنى، وعرف الجملة بقوله: «الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه»[11]

تبنى فئة من الباحثين العرب هذا المفهوم الشكلي للجملة، واتخذوا من التّحليل الشكلي وسيلة لدراسة الجملة، وعلى رأس هؤلاء أنيس فريحة وعبد الرحمان أيوب.

تبنى عبد الرحمان أيوب «رأي المدرسة الشكليّة في الدّرس اللغوي الذي يحتم ان تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الالفاظ بل باعتبار أشكالها، كعدد الحروف فيها أو ترتيبها أو غير ذلك من الأمور الماديّة »[12] وهو منهج في الدّراسة يعود إلى المدرسة التّوزيعيّة التّي تأثرت بمبادئ مدرسة بلومفيلد في تحليل الظاهرة اللغويّة يستبعد المعنى ويحصر اللغة في الأصوات والتّراكيب الصرفيّة والنحويّة فقط.

قسمت الجملة على إثره إلى نماذج من حيث شكلها الخارجي والتّرتيب الأفقي التّتابعي للمفردات فيها[13]، وذلك وفق طريقة في التّحليل اشتهرت بها مدرسة "بلومفيلد" الأمريكيّة، وهي طريقة "التّحليل إلى مكونات مباشرة" (immediate constituent analysis) تقوم هذه طريقة على التّحليل العمودي للجملة، بحيث يتم تحليل العناصر المكونة للتركيب من أكبر مكون وهو (الكلمة) إلى أصغر مكون وهو (المورفيم) «ففكرة اندراج مكونات بسيطة في صور مركبة هو أساس التّصور التّراتبي للجملة وتحليلها إلى مكونات مباشرة »[14]، فمثلا تحليل جملة: (محمد الفاتح فتح القسطنطينيّة) يكون كالآتي:

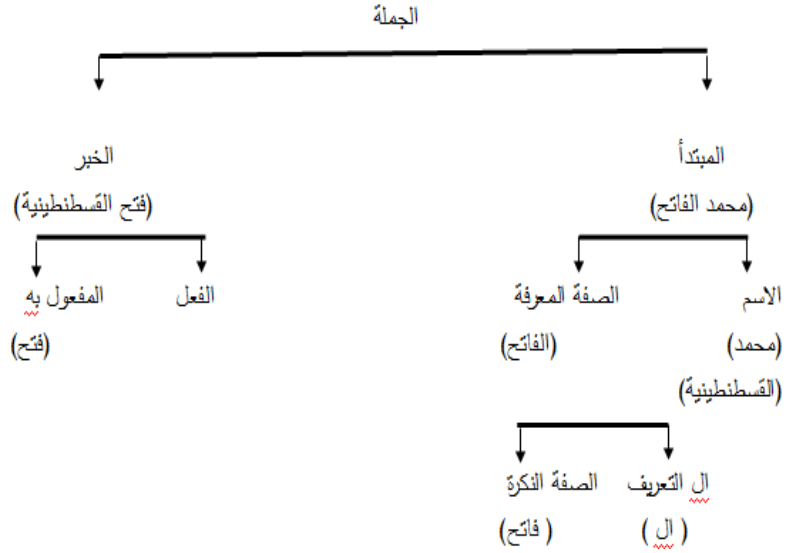

إذا كان هذا هو الشكل العام للمنهج الوصفي الذي دعا عبد الرحمان أيوب إلى تبنيه في كتابه (دراسات نقديّة في النحو العربي) حينما أحال القارئ إلى كتاب زيليغ هاريس ((Methods in structural linguistics ، فإن ملامح هذا التّوجه لم تظهر في الدّراسة التّحليلة للجملة العربيّة إلا مع (عبد الرحمان ايوب) على استحياء شديد مع تضارب في التّطبيق بين هدف الباحث من الدّراسة وهو تقصي الشكل وبين المعنى الذي لم يستطع الباحث الانفلات منه.

انطلق عبد الرحمان أيوب من ثنائيّة اللغة والكلام في تعريفه للجملة، وهي ثنائيّة تنقسم على أساسها الجملة إلى "نموذج تركيبي" و"حدث لغوي" الذي يأتي على مثال النماذج التّركيبيّة (الأمثلة الموجودة على مستوى الذهن)، وعليه فإن علم النحو هو علم بالنماذج التّركيبيّة، وعليه فإن الجملة ليست مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التّركيبيّة المتداخلة، فجملة: «هل قال؟» نموذج لتركيب الكلمات هو: (أداة استفهام + فعل ماض)، ونموذج للنغم (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط)، ونموذج للنبر هو (نبر خفيف + نبر شديد)..، وتطبيق هذه النماذج معا بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكوّن الجملة الواقعيّة التّي تفيد فائدة يحسن السّكوت عليها.[15]

ولما كان علم النحو هو علم بالنماذج التّركيبيّة فإن جميع التّأويلات النحويّة – حسب عبد الرحمان أيوب– لا تتصل بعلم النحو لأنها تفسير للأحداث اللغويّة ولهذا أدرج هذا المستوى من البحث في الجملة ضمن ما يعرف بعلم المعاني، الذي يتخذ من الأحداث اللغويّة والنماذج التّركيبيّة معا موضوعا للبحث والتّفسير، ففصل – على مستوى البحث – بين الجانب الشكلي للجملة وبين الجانب الدّلالي لها.

والملاحظ على منهج الباحث محاولاته الجاهدة لتخليص النحو العربي من أي تدخل للمعنى في تفسير الجملة العربيّة فهو يحتفظ بالقواعد الشكليّة التّي أرسى دعائمها البحث النحوي التّراثي، ويرفض كل ما يخرج الوصف عن حدود الظاهرة إلى ما هو غير ملاحظ من تأويلات وتقديرات ، وحتى لا يقع فيما وقع فيه النحاة

من ضرورة التّقدير للمبتدأ أو للخبر في حال حذف أحدهما كتقدير الخبر بكلمة (موجود) ، في نحو قولنا: (لولا محمد لهلكت)، أي : (لولا محمد موجود لهلكت)[16] ومجاراة للمنهج الشكلي الذي لا يقر إلا بظواهر الأشياء، ولا يروم التّقديرات والتّأويلات التّي تخرج الوصف عن حدود الظاهرة القابلة للملاحظة في الدّراسة قال الباحث بوجود جمل أخرى غير إسناديّة، إذ« ليس من اللازم أن تتساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد أجزاء المرموز [أي] ليس بلازم أن تتكون كل جملة من مسند ومسند إليه»[17]، فهناك نوع من الجمل ذات الركن الواحد ولا تستدعي القول بالحذف وتقدير الركن غير الموجود. كجملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التّعجب.

وأما الجملة الاسناديّة فهي التّي تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثّبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء، وهي نوعان:

الجملة الاسميّة: هي الجملة التّي تبدأ باسم، سواء كان جزؤها الآخر اسما أو فعلا أو شبه جملة (أي ظرف أو جار ومجرور)

الجملة الفعليّة: هي الجملة التّي تبدأ بفعل يليه فاعل أو نائب فاعل.[18]

وكما سار الباحث مع معيار تقسيم النحاة الأوائل للجملة العربيّة إلى اسميّة وفعليّة القائم على أساس الشكل، اتبع أيضا منهجهم في دراسة الجملة المنسوخة القائم على الربط بين شكل الكلمة والنواسخ (العوامل) التّي تغيّر في أواخر الكلم رغم رفضه لنظريّة العامل.

يبدو أن الباحث يحتذي منهج النحاة في دراسة الجملة بشكل عام، وقد ظهر ذلك في سياق تقسيمه للجملة العربيّة: « وسواء قبلنا تقسيم النحاة للجملة أم لم نقبله، فإن هذا لن يؤثر على عرضنا هنا للجملة العربيّة، لأننا نتبع طريقة النحاة في عرض المادة التّي قالوا بها.»[19] ، إلا أن تبنيه لمبادئ المنهج الوصفي الشكلي جعله يتقصى الجوانب التّي عرض لها النحاة في مؤلفاتهم، مما تعلّق بالشكل خاصة كقضيّة الرتبة وما ارتبط بتقديم وتأخير المبتدأ والخبر، والعوامل كالحديث عن

عمل (إن وأخواتها) و(لا النافيّة للجنس) فضلا عن تركيزه كثيرا على القضايا الصرفيّة، سيرا على هدي الشكلانيين.

فهو يسعى لتجريد قواعد النحو العربي من القيود الدّلاليّة ويتعامل مع الأشكال اللغويّة بحذر شديد حتى لا يقع في شباك المعنى، وبالرغم من ذلك وقع في شباكه وظهر ذلك في تقسيمه للجملة باعتبار الإسناد، ومن منهج دراسته للنواسخ القائم على تتبع الوظائف الدّلاليّة التّي تؤديها النواسخ في التّركيب.[20]

لا شك أن التّضارب الذي وقع فيه الباحث أثناء دراسة الجملة وانتقاله بين الدّرس اللساني الوصفي الحديث والدّرس النحوي التّراثي، وخروجه عن المنهجين أحيانا بحثا عن الدّلالة، يوحي بأن الباحث لم يجد ضالتّه في هذا المنهج اللساني الحديث ويوحي أيضا بعدم اكتمال المنهج الوصفي الشكلي وعدم كفايته في تحليل الجملة العربيّة ولهذا كان لا بد من ظهور اتجاه آخر يعيد الاعتبار للدلالة في دراسة الجملة العربيّة فظهر ما يسمى بالمنهج الوصفي الوظيفي.

ترى إلى أي مدى أسهم هذا التّوجه في استدراك عيوب ونقائص المنهج الشكلي، وإلى أي مدى حقق مبدأ الكفايّة في تحليل الجملة ؟

2.1 دلالة الجملة العربيّة في ضوء الوصف الوظيفي: تطوُّر الدّرس اللساني الحديث، وكشْف السّتار عن عيوب التّحليل الشكلي، أعاد الاعتبار من جديد إلى جانب المعنى الذي طالما اصطدم به الباحثون العرب المحدثون أثناء التّحليل رغم تجاهلهم له لتمسكهم بمبادئ المنهج الوصفي الشكلي، ظل المعنى يفرض نفسه في كل خطوة من خطوات التّحليل حتى ظهرت جماعة أخرى من الباحثين العرب المحدثين أعلت من شأن المعنى في دراستها للجملة العربيّة، إن الحاجة إلى تسليط الضوء على هذا الجانب من اللغة تطلب من بعض الباحثين العودة للتراث مستنجدين بعلم البلاغة العربيّة الذي قام في الأساس على تتبع معاني الجملة العربيّة، وتطلب الأمر من البعض الآخر دعم هذا العلم اللساني العربي بمبادئ نظريّة فيرث السّياقيّة، والمزج بين النظريتين المتقاربتين في قالب واحد بحثا عن

نظريّة تستهدف المعنى والمبنى معا في دراسة الجملة العربيّة، فكانت الخطوة المتفق عليها من قبل جميع الباحثين في هذا الاتجاه الحديث هي (ضم علم المعاني إلى النحو) .

1.2.1 **ضم علم المعاني إلى النحو**:دعا الفريق الثّاني من الوصفيين إلى ضرورة تجاوز النظرة الشكليّة، وفسح المجال لدخول المعنى في الجهاز النحوي الواصف للجملة العربيّة، ولهذا رأى جماعة من الوصفيين أمثال مهدي المخزومي وتمام حسان أن(علم المعاني) الذي يعدّ أهم فروع علم البلاغة ضروري في الدّرس النحوي وهي فكرة أسس لها إبراهيم مصطفى في إحياء النحو الذي رأى أن قصر البحث النحوي على الإعراب فيه تضييق لمجال النحو، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله[21]، ولذلك اقترح لتوسيع دائرة النحو العربي ضمّ "علم المعاني" إلى "النحو" تجاوزا لما أوقع فيه الانشغال بالحركات الإعرابيّة من العنايّة بالشكل على حساب المعنى ، احتذاء بعالمين كبيرين من علماء اللغة، وهما : أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 208ه) الذي أطلق على مؤلفه مصطلح "المجاز" مناظرة لكلمة "النحو" وتناول فيه مواضيع من علم المعاني، والجرجاني(475ه) الذي عد النحو سبيل النظم في الكلام في دلائله، وعليه لم يعد علم المعاني سوى جزءا من علم النحو[22].

هيأ إبراهيم مصطفى الطريق للوصفيين بعده أن يحذو حذوه أمثال "مهدي المخزومي" الذي رأى أن الدّرس النحوي الحق هو « الذي استأثر به دارسون آخرون سمُّوا علماء المعاني »[23]، تابعه في ذلك "تمام حسان" الذي عاب على النحاة القدامى منهجهم في دراسة اللغة عموما والجملة بشكل خاص ،فالمعروف أن دراستهم للنحو "كانت تحليليّة لا تركيبيّة " أي أنها كانت تعني بمكونات التّركيب أي بالأجزاء التّحليليّة فيه أكثر من عنايتها بالتّركيب نفسه "[24]، و« الجانب التّحليلي من دراسة النحو يمس معني الجملة في عمومه لا من الناحيّة الوظيفيّة العامة كالإثبات والنفي والشرط والتّأكيد والاستفهام والتّمني الخ. ولا من ناحيّة الدّلالة

الاجتماعيّة »[25]، ولهذا رأى أن التّوسل بالبلاغة العربيّة أفضل طريقة للخروج من هذا المطب واستدراك ذلك القصور لأن النحو تحليل والبلاغة تركيب وأسلوب كما يقول[26]، ومن نتائج ربط النحو بعلم المعاني إعادة تحديد الجملة العربيّة بناء على محوري الإسناد (المسند والمسند إليه)

2.2.1 دلالة الجملة في المنهج الوصفي التّيسيري:لم يعد التّقسيم القديم للجملة العربيّة على أساس الشكل؛ أي بناء على صدر الجملة يجدي نفعا مع تقدم الـدّرس النحوي الحديث الذي صار أكثر تماشيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي، ويتجـاوز ما كان سائدا من تحكيم للشكل على حساب المضمون، وعلى هذا الأسـاس دعـا المخزومي إلى تبني أساس جديد في التّقسيم يقوم على "مبدأ الإسناد ", و« الجملـة الفعليّة هي الجملة التّي يدلّ فيها المسند على التّجدّد ... أمّا الجملة الاسـميّة فهـي التّي يدلّ فيها المسند على الدّوام والثّبوت »[27]

وإذا كان القدامى يرون أنّ جملة (البدر طلع) تختلف عن جملة (طلع البدر) من منطلق أنّ الأولى اسميّة لتصدّرها باسم, والثّانيّة فعليّة لتصدّرها بفعل . فـإنّ " المخزومي " يرى أنّ الأولى لا تختلف عن الثّانيّة فكلاهما جملة فعليّة . والاختلاف فقط في تقديم المسند إليه للاهتمام به.[28]

فضلا عن تماشي هذا الطرح الجديد مع ما تقتضيه طبيعة اللغـة العربيّـة مـن منطلق أنه لا يخرج عن بناء الجملة العربيّة، لأن أغلب جمل العربيّـة مبنيّـة فـي الأساس على مسند ومسند إليه، فإن هذا التّقسيم أيضا مستمد مـن التّـراث النحـوي العربي ، أي امتداد لبحث النحاة الأوائل، فقد بنى النحاة تعريفهم للجملـة أو الكـلام على الإسناد بدءًا من سيبويه في مطلع كتابه (باب المسند والمسند إليه)[29]، غيـر أن انشغال النحاة بتحقيق هدف التّبسيط والتّيسير وتخليص النحو من سيطرة العامل أدت بهم إلى اختصار جميع عناصر الجملة العربيّة وما تحمله مـن وظـائف نحويّة، والأمر لم يعد مقتصرا على إدراج جميع المرفوعات على اختلاف وظائفها الدّلاليّـة في الجملة العربيّة ضمن باب واحد، بل تجاوزه إلى باقي مكونات الجملـة العربيّـة،

حيث أدرجت جميع (المخفوضات) التّي كانت تحت مسميات مختلفة، تحت باب واحد (الإضافة)، وصارت المنصوبات على اختلاف أبوابها (الحال – التّمييز –المفاعيل وغيرها...) تدرج ضمن (متعلقات الفعل) أو (التّكملات) فاختصروا بذلك بنيّة الجملة العربيّة وما تحمله من مكونات شكليّة ودلاليّة متعددة على النحو الآتي: (مسند + مسند إليه) + (إضافة/ تكملة)، وهذا هو التّضييق الحقيقي لمجال النحو، وإن كان هذا الطرح يتماشى مع أهداف التّيسير – كما رأى الوصفييون – غير أنه في حقيقة الأمر يبتعد كل البعد عن الهدف العلمي الذي يقتضي الدّقة والتّفصيل والتّأني في الوصف، كما سيظهر من خلال ما يأتي:

أ. ضم المرفوعات تحت باب (المسند إليه):

رأى فريق الوصفيين على رأسهم "إبراهيم مصطفى" و "مهدي المخزومي" أن "الضمّة دليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويُتحدّث عنها[30]، وعلى ذلك لم يعد هناك داع للتفريق بين الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ « فجميع هذه الموضوعات إنما جيء بها ليتحدث عنها بحديث، أو ليسند إليها، فهي جميعا مسند إليه، وهي إذن موضوع واحد».[31]

أما أهم الأدلّة التّي تثبت مطابقة المبتدأ والفاعل فهي كالآتي:

أ. لا فرق بين المبتدأ والفاعل، فكلاهما يتقدّم و يتأخّر على المسند في الاستعمال.[32]

ب. كلاهما قد يكون محذوفا في الجملة.

ج. هناك مطابقة بين المسند والمسند إليه في العدد.

د. المطابقة في النوع: أي التّذكير والتّأنيث.

أما الدّليل الأول القائل بضرورة المساواة بين المبتدأ والخبر لاتفاقهما في نفس الرتبة، فيمكن إعادة النظر فيه.

إذا علمنا أن الجملة الفعليّة أساسها الفعل والفاعل، وفاعلها قد يكون اسما ظاهرا أو ضميرا بأنواعه أو مؤوّلا من حرف مصدري أو أن يكون مؤوّلا من أن ومعموليها.

أما الجملة الاسميّة فأساسها المبتدأ والخبر، وقد يأتي الخبر كذلك اسما ظاهرا أو جملة تامّة اسميّة أو فعليّة أو شبه جملة.

ولنفترض أننا أمام جملة: (قام الزيدون) أو(أمطر السّماءُ)، إذا ذُكر الفعل أوّلا وهو الخبر الجديد أو المعلومة الجديدة التّي تلقاها –وإن كان مفردا– أدرك المتلقي بأنه يعود على جمع لأنه على علم بنوع المخبر عنه مسبقا وهو الفاعل باعتباره معلومة مشتركة .

أما إذا كنا أمام الجملة الآتيّة: (الزيدون قام) أو(السّماء أمطر)، وذكرت المعلومة المشتركة أولا والتّي يفترض أن يكون المخاطَب عارفا بها وعلى علم إن كانت مفردة أو جمعا, فإن المتلقي يبقى في انتظار الخبر الجديد الذي يجهل عدده ونوعه, ولا يعرف إن كان هذا الفعل يعود على الذات المتحدّث عنها أم على ذات لم يتم ذكرها في السّياق بعد , ولا يعلم إن كان الخبر لفظا مفردا أو جملة فعليّة .

فإن قيل: (الزيدون قام) أدرك المتلقي أنها جملة فعليّة لكن لا يحسن السّكوت عندها, وتحتاج إلى توضيح, فقد يتوقّع الجملة على الشّكل التّالي: (الزيدون قام معلّمهم) أو (السّماءُ أمطر سحابها). على العكس من ذلك الجملة الفعليّة التّي يحسن السّكوت فيها عند الفاعل إذا كان الفعل لازما.

أما إذا اتصل بالفعل ما يحيل على المبتدأ أو يدلّ عليه سيزول هذا اللبس وتتحقق الفائدة ويحسن السّكوت.

ولعل بهذه النتيجة نتوصّل إلى نفس ما قاله القدامى من أن تقديم (زيد) في نحو قولنا (قام زيد) ليس بمنزلة تأخيره, وهو كذلك ما يفنّد الحكم الأول الذي استشهد به "إبراهيم مصطفى" على مطابقة المبتدأ للفاعل/ فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك: "زيد قام أخوه, وعمرٌ انطلق غلامه" وامّا جاز ذلك

دلّ على أنّه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء, ودلّ كذلك على جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

وفي مقابل ذلك لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل "لأن الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة (وهو الفعل)[33] والأدلة على ذلك كثيرة ذكرها ابن الأنباري في أسرار العربيّة.[34]

وهو ما ينفي الحكم الأوّل الذي يدل على مطابقة المبتدأ للفاعل من حيث إن كليهما يتقدّم ويتأخر، فلفظ (زيد) في جملة (قام زيد) ليس هو نفسه في جملة (زيد قائم), إذ « لم يبق عندك فاعلا وإنّما يكون مبتدأ وخبرا معرّضا لعوامل لفظيّة » كما يقول ابن يعيش في شرح المفصّل.[35]

كما أنّك إذا أطلقت على المبتدأ والخبر في الجملة المنسوخة باسم المسند والمسند إليه , فقد يظهر من ذلك أنّ النّواسخ لا تغيّر في الجملة أي المعنى , والحقيقة أنّ دخولها يتبعه لا محالة تغيّر في الدّلالات، فلا تعتقد كما اعتقد الأجنبي بأنّ في كلام العرب لغوا فساوى بين , زيدٌ قائم , وإنّ زيدًا قائمٌ ,و إنّ زيدا لقائمٌ.

ب. ضم المخفوضات تحت باب (الإضافة):

أما ما نادى به الباحثان من أن « الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها, سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة »[36] فنجيبه بأن «المجرور قد يأتي منصوبا فينتقل من الإضافة إلى المفعوليّة ويكتسب الحركة التّي هي ليست حركة إعراب ومن أمثلة ذلك دخلت إلى الدّارِ , ودخلت الدّار»[37]

وقد تأتي الكلمة مكسورة ولا تكون الكسرة علامة إضافة وذلك في نحو:"ما رأيت من أحدٍ" فمن حيث المعنى لا يرتبط (أحد) بـ(من), وإنّما يرتبط بالفعل رأيت فهو مفعول به للفعل المذكور, ومنصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد.[38]

بالرغم مما وقع فيه دعاة التّيسير من مطبات في دراسة الجملة العربيّة دراسة دلاليّة تتجاوز الشكل، إلا أنه لا يمكن إنكار فضل الباحثين في إضافة معيار دلالي

آخر في تقسيم الجملة العربيّة، وذلك بالنظر إلى محوري البناء (المسند والمسند إليه)، فضلا عن معيار الشكل: الذي قسمت الجملة العربيّة على أساسه إلى: جملة اسميّة – جملة فعليّة – جملة شرطيّة – جملة ظرفيّة، ومعيار المعنى العام للجملة الذي قسمت على أساسه الجملة إلى: خبريّة – إنشائيّة – استفهاميّة...، والمعيار التّداولي الذي أدى إلى تقسيمات عديدة في البلاغة العربيّة بحسب الأغراض التّي تؤديها الجملة .

وهو ما يكمل من عمل النحاة الأوائل ويزيد عليه ولا ينقص من علمهم شيئا فالمعنى لا يحصل إلا بمراعاة هذه الجوانب الثّلاثة: الشكل – المعنى الحاصل من العلاقات النحويّة التّي تحصل على مستوى الجملة وربط كل ذلك بالسّياق الخارجي ليكتمل المعنى.

غير أن رجحان كفة المعنى بشكل كبير لدى هذه الفئة من الوصفيين على حساب الشكل الذي أهمل بغرض الانتصار للمعنى تماشيا مع ما يقتضيه الدّرس اللساني الحدي، كل ذلك يتناقض مع ما تقتضيه أي نظريّة التّي يشترط أن تكون شاملة للظاهرة، واللغة ليست معنى فقط فهي معنى وشكل، ولا يمكن بناء نظريّة لغويّة على جانب دون آخر.

ولهذا جاء تمام حسان بنموذج جديد أراد من خلاله أن يؤسس لنظريّة جديدة تتصف بالشمول، قوامها المبنى والمعنى معا.

3.2.1 دلالة الجملة في نظريّة القرائن: لم يقع تمام حسان فيما وقع فيه القدامى –حسب رأيه – من تغليب للشكل على حساب الدّلالة ، واعتنى بالمعنى وجعله الموضوع الأخص لكتابه « اللغة العربيّة معناها ومبناها » لأن كل دراسة لغويّة لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى[39] وفي الآن نفسه لم يهمل الباحث المبنى كما فعل من سبقه حينما قلصوا من الدّور الدّلالي للحركات الإعرابيّة، وفسح مجالا للإعراب داخل نظريته الجديدة، وعدّه واحدة من مجموع القرائن اللفظيّة والنعتيّة المؤديّة للمعنى «فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة

وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى»[40] ، ولهذا عد أول باحث جمع بين المعنى والمبنى، فاتسع في المباني حين عرض لقرائن لفظيّة أخرى غير الإعراب واتسع في المعاني النحويّة التّي حددها الباحثون من قبله في ثلاث علاقات: الإسناد – الإضافة – التّكملة إلى علاقات أو قرائن معنويّة أخرى.

بدأ تمام حسان من فكرة مهمة انطلق منها الجرجاني في تأسيسه لنظريّة النظم وهي فكرة " التّعليق "، ورأى أن " فهم التّعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويّة، لأن التّعليق يحدد بواسطة القرائن معا في الإعراب في السّياق ويفسر العلاقات بينها "[41].

ومفهوم التّعليق عند تمام حسان هو: «إنشاء العلاقات بين المعاني النحويّة بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظيّة والمعنويّة والحاليّة»[42]، جمعها "تمام حسان" جميع قرائن التّعليق اللفظيّة والمعنويّة في المخطط التّالي:[43]

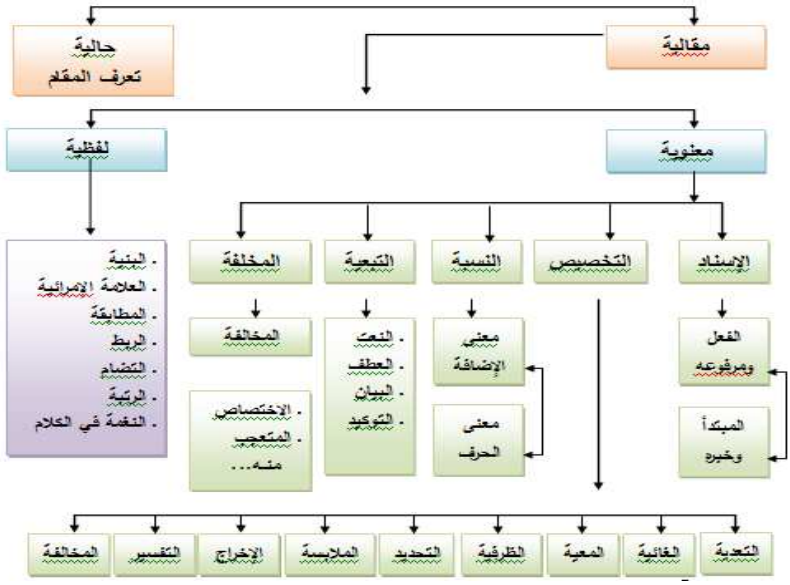

وعليه فإن تحليل جملة (قابل زيد عمرا) مثلا بناء على هذا النموذج يكون على الشكل الآتي:

قابل: فعل

زيد: فاعل؛ تدل عليه عدد من القرائن: (قرينة معنويّة: وهي هنا الإسناد باعتباره العلاقة الرابطة بين الفاعل والفعل، وقرائن لفظيّة: وهي هنا البنيّة باعتباره اسما مرفوعا، والعلامة الإعرابيّة؛ باعتباره مرفوعا، والتّضام؛ باعتباره فاعلا، الرتبة؛ باعتباره متأخرا عن الفعل)

محمدا: مفعول به؛ والقرائن الدّالة على ذلك: (التّعديّة؛ وهي قرينة معنويّة تربط المفعول به بالفعل الذي يحتاج إلى مفعول ليتم المعنى، البنيّة؛ باعتباره اسما وليس قسما من أقسام الكلام الأخرى التّي لا يصح معها أن تتخذ كلمة ما وظيفة المفعوليّة، العلامة الإعرابيّة؛ باعتباره منصوبا، وهما قرينتان لفظيتان).

وإن كان تمام حسان تجاوز ما وقع فيه بعض معاصريه من زلات ومن تغليب للمعنى على حساب الشكل أو تغليب للشكل على حساب المعنى، فإن هدف التّيسير الذي بدأه إبراهيم مصطفى وسار على هديه مهدي المخزومي ولم يستطع تمام حسان الخروج عليه حال دون بلوغ نظريته حد الكفايّة التّفسيريّة، فلم يخرج تمام حسان عما وقع فيه بقيّة الباحثين المعاصرين من تقليص لمعاني النحو، وكل ما فعله هو اختصار الكثير من التّعريفات التّي كانت في كتب النحاة الاوائل.

وإن لم يصطلح القدامى على المفاعيل الخمسة بتسميّة واحدة تدل على الغرض العام الذي تؤديه هذه الكلمات فإن الوظيفة المشتركة التّي تؤديها الكلمات وهي التّخصيص ماثلة في تعريف كل واحدة منها؛ فالمفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل[44]

والمفعول معه سمي كذلك لدلالتّه على المعيّة، أما المفعول لأجله فأهم شروطه أن يكون معلِلا لما قبله[45]، وسمي المفعول فيه بالظرف أيضا لدلالتّه على الظرفيّة[46]والتّمييز « ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة أو مقدرة »[47]... ، وكذلك

الأمر مع بقيّة المخصصات التّي تخصص العلاقة الإسناديّة بقرينة معينة ذكرها النحاة في مؤلفاتهم كالملابسة في الحال التّي تعني عند تمام حسان ملابسة الحال للهيئات[48]مما ورد لدى النحاة الأوائل في سياق التّمييز بين الحال التّي ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عن نفسها كما هو الحال مع الصفة [49]

ولما جاء تمام حسان لخص جميع هذه التّعريفات وغيرها في مجموعة من القرائن وأعطاها الشكل الآتي:

القرينة المعنوية	المعنى الذى تدل عليه
١ ـ التعدية	المفعول به
٢ ـ الغائية (وهى تشمل غائية العلة وغائية المدى)	المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكى والفاء ولن وإذن الخ
٣ ـ المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
٤ ـ الظرفية	المفعول فيه
٥ ـ التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
٦ ـ الملابسة	الحال
٧ ـ التفسير	التّمييز
٨ ـ الإخراج	الاستثناء
٩ ـ المخالفة	الاختصاص وبعض المعانى الأخرى

جمع تمام حسان بين جميع هذه الأبواب ضمن باب واحد وهو التّخصيص أي باعتبار القرينة التّي تشترك فيها جميع هذه المعاني النحويّة، غير أن غايّة التّيسير والاختصار لا تشفع له فيما تجاوزه من تفاصيل التّعريف والتّي تكشف عن السّمات المائزة لكل باب نحوي، لأن ذلك مما يتضارب مع أهداف العلم ومن ذلك جمع جميع المنصوبات ضمن قرينة التّخصيص، بالرغم من أن التّخصيص – فيما يبدو – لا يصلح قرينة لجميع الأبواب النحويّة والمقصود هنا قرينة التّمييز والاستثناء

ذلك لأن التّمييز نوعان: تمييز الذات وتمييز النسبة، أما الأول فلا يختص علاقة إسناديّة لأنه يزيل إبهام الاسم المفرد قبله، وإذا قلنا أن الغرض منه التّخصيص فذلك من منطلق أنه يخصص عنصرا لسانيا واحدا لا علاقة إسناديّة، مثل أن تقول: اشتريت رطلا لحما، فاللحم تخصيص للمقدار الذي قد يكون سكرا أو برتقالا واللحم تخصيص لهذه القيمة (رطل) أما تمييز النسبة، فهو قسمان[50]:

أ- محول: ويشمل ما كان قوله أصله فاعلا لقوله تعالى: "واشتعل الرأس شيبا"[51]، أو مفعولا لقوله تعالى: "وفجرنا الأرض عيونا"[52]، أو مبتدأ لقوله عز وجل: "أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا"[53]

ب- غير محول: نحو أكرم سليم رجلا.

وعلى هذا فالتّخصيص علاقة لا تصلح كقرينة لجميع أنواع التّمييز، لا تصلح في النوع الأول لأن التّمييز فيها يزيل إبهام المفرد، ولا تصلح في الثّاني لأن الجملة فيه محولة عما كان أمله فاعلا أو مبتدأ وقرينتها الإسناد ولا تصلح حتى فيما كان أصله مفعولا رغم اشتراكهما في القرينة لأن التّمييز معنى نحوي والمفعول معنى نحوي آخر.

ويلاحظ على الباحث التّكلف لإثبات قرينة التّخصص للتمييز. ويظهر ذلك في قوله: "ولاشك أن الإبهام عموم وأن تفيد تخصيص لهذا العموم مادام التّفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم "

والحقيقة أن قرينة التّخصيص قد تنطبق على نوع واحد من الاستثناء وهو الاستثناء المتصل الذي ذهب العلماء أنه إخراج بعض من كل شرط أن يكون من جنسه.

أما النوع الثّاني فهو الاستثناء المنقطع على سبيل استثناء الشيء مما ما هو جنسه، إنما صح على سبيل المجاز والجمل على لكن في الاستدراك

أو حسب سيبويه جاء على معنى: لكن زيد، ولا أعي زيدا في جملة ما رأيت أحدا إلا زيدا .

وعلى هذا، فإن كان المستثنى في الأول تربطه علاقة تخصيص بالإسناد فإن المستثنى الثّاني لا تربطه علاقة التّخصيص لأنه استدراك على ما قبله ولا يصلح إدراجه ضمن قرينة ويعد المخالفة واستثناء لوجود القرينة الأداة (إلا) والتّي يشترط أن يكون ما بعدها مما قبلها بخلاف (لكن).

وعلى هذا فإن لكل باب خصائصه تستوجب مراعاتها، وإدراج الباب ضمن قرينة عامة فيه إجحاف لكثير من الفروق الدّلاليّة بين الأبواب النحويّة.

إلى جانب الارتباط اللفظي بين التّابع والمتبوع بفضل قرينة المطابقة التّي تظهر خاصة على صعيد الحركة الإعرابيّة، يربط بين التّوابع قرينة معنويّة وهي التّبعيّة التّي تدل على ارتباط التّابع بالمتبوع معنويا، وتدرج ضمنها قرائن هي: النعت – العطف –البدل – التّوكيد.

أما التّبعيّة كرابط معنوي فهي أكثر ما شد انتباه تمام حسان في تعريف النحاة الأوائل للتوابع فرشحها لأن تكون قرينة مشتركة بين جميع التّوابع واستغنى بها على باقي السّمات المميزة للتوابع والتّي تميز بين مكون وآخر في التّوابع لأنه يهدف دائما –كما قلنا– إلى الاختصار، وجميع تعريفات النحاة الأوائل للمختلف التّوابع تحتوي هذه السّمة المشتركة، بدءًا من تعريف سيبويه الذي عبر عن ذلك الارتباط.

يبدو أن نظريّة تمام حسان قامت في الأساس على جمع أهم الخصائص المميزة لعناصر التّركيب من التّراث النحوي، وذلك بالوقوف في كل تعريف عند أهم سمة مميزة للباب النحوي (المفاعيل الخمسة – التّمييز –الحال – المستثنى – العطف – البدل – التّأكيد...) لاتخاذها قرينة للمعنى فخرج بمجموعة قرائن مرتبة ترتيبا محكما في مخطط تيسيري.

وإن كان النحاة قد فصلوا في هذه القرائن وأعطوا كل عنصر حقه أوراقا من الوصف فإن ذلك لم يكن تكرارا أو حشوا بل دليلا على التّأني في الوصف فخرجوا بسمات عديدة لم يتعرض لها المحدثون على رأسهم تمام حسان، والمقارنة

بين تعريف القدامى للباب النحوي أو الوظيفة النحويّة التّي يشغلها العنصر التّركيبي وبين مايقابلها لدى تمام حسان من قرائن معنويّة وما تدل عليه من معاني، يكشف الفرق بين التّعريفين وكيف أن تمام حسان اختصر كثيرا من التّفاصيل والخصائص التّي تثري الحدود وتمنع دخول أبواب نحويّة أخرى في الباب الواحد.

المعنوي الشديد بين النعت والمنعوت بعبارة (الاسم الواحد)[54] ، فالنعت والمنعوت كالاسم الواحد لما يربطهما من صلة دلاليّة مشتركة – وهو ما سبقت الإشارة إليه سالفا في سياق الحديث عن أقسام الكلم، ويرتبط البدل بالمبدل دلاليا أيضا ويأخذان نفس المصير حين يأخذ الاسم الثّاني (البدل) مكان (المبدل منه) والمثال على ذلك ما جاء في كتاب سيبويه «من ذلك: ما مررت برجل بل حمار وما مررت برجل ولكن حمار، أبدلتَ الآخر من الأوّل وجعلته مكانه»[55]

ويشتد الارتباط بين التّابع والمتبوع حتى يأخذ التّابع نفس الوظيفة النحويّة للمتبوع في المعنى، وذلك ما ورد في الكتاب يقول سيبويه:« في قولك: خاف الناس ضعيفُهم قويُّهم، ولَزِمَ الناسُ بعضُهم بعضاً، فلما قلت: ألزمت وخوّفتُ صار مفعولا، وأجريت الثّاني على ماجرى عليه الأول وهو فاعل، فصار فعلا تعدّى إلى مفعولين»[56]

ويلخص الزمخشري العلاقة الدّلاليّة الجامعة بين لفظ التّأكيد والمؤكد حين يقول:« وجدوى التّأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السّامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإن لظان أن يظن حين قلت فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تجوزا أو سهوا أو نسيانا وكل وأجمعون يجديان الشمول والاحاطة»[57]

يظهر من هذا التّوضيح لفائدة التّأكيد مدى ارتباط التّابع بالمتبوع في التّأكيد وفضلا عن الارتباط الكلي بينهما عن طريق تكرار نفس اللفظ لغرض تقويّة

المعنى يرتبط أيضا التّابع بما سبقه ارتباطا جزئيا فتجمعهما علاقة اشتمال أو إحاطة.

وأما الاسم المعطوف فهو كما جاء في الكافيّة يشترك مع متبوعه في نسبة الفعل أو الاسم إليه تماما كما ينسبان إلى المتبوع[58].

وعليه يمكن القول أن النحاة وإن كانوا سباقين لهذه القرائن الدّالة على المعنى وتنبهوا لجميع مداخل التّفسير، من حيث المعنى والشكل، بل ومن حيث السّياق التّداولي الذي يرد فيه الاستعمال، فإن فضل تمام حسان في جمع شتات ما تفرق داخل نظريّة النحاة الأوائل لا يمكن إنكاره، فقد أحسن الجمع والتّصنيف وسهل البحث على المتعلمين وفق قرائن متعددة تحيط بمختلف جوانب التّركيب من حيث الشكل والمعنى والوظيفة التّي تشغلها عناصر التّركيب دون تغليب لجانب الشكل على المعنى أو العكس.

2/ البنيّة الدّلاليّة للجملة العربيّة في الاتجاه التّفسيري:ظلت النزعة الوصفيّة هي السّائدة في الفكر اللغوي العربي إلى غايّة فترة السّبعينيات حين سمع الباحثون العرب المحدثون بتيار لساني جديد لاح في أفق البحث اللساني الأمريكي وذاع سيطه في العالم أراد صاحبه الباحث الأمريكي أفرام نوام تشومسكي (Avram Noam *Chomsky*)، أن يتجاوز من خلاله الثّغرات التّي وقع فيها التّوزيعيون والبنيويون من الدّراسة الشكليّة العقيمة للجملة، «حيث اعتبر التّوزيعيون البحث وراء السّطح المنطوق أو المكتوب كالبحث في منهج عقيم، وجعلوا المعاني موضعا لدراسة علم النفس».[59] .

إذا كان التّعامل مع اللغة وفق المنهج الوصفي التّقريري أدى إلى نوع من الدّراسة السّطحيّة التّي تتعامل مع الظاهرة في حدود ما يملي به الوصف لظاهر الأشياء دون النفاذ إلى عمقها، مما أدى إلى إهمال المعنى تارة مع (عبد الرحمان أيوب) والتّقليص من حجم المعاني التّي توحي بها الجملة العربيّة تارة أخرى، فإن البحث في الجملة وفق المنهج التّفسيري الذي لقي صدى كبيرا من قبل عدد من

الباحثين العرب أمثال " ميشال زكريا" و"خليل عمايرة" و"عبده الراجحي أخذ منعطفا آخر في البحث عن الدّلالة متجاوزا حدود الوصف إلى التّفسير.

لا تكتفي النظريّة التّوليديّة بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، فهي نظريّة تفسيريّة تسعى لأن تحقق شرطين: الكفايّة الوصفيّة (descriptive adequacy) والكفايّة التّفسيريّة (explanatory adequacy) و تسعى لأن تقدم وصفا كاملا لما يعرفه متكلم اللغة لتحقيق شرط الكفايّة التّفسيريّة على مستوى أعمق استنادا إلى حس المتكلم ومعرفته الضمنيّة بقواعد اللغة ، فهذه المعرفة بالذات هي التّي يصر تشومسكي على دراستها[60].ولذلك لم يعد المنهج الوصفي صالحا للوصول إلى هذه المعرفة، فتفسير اللغة ومعرفة الكيفيّة التّي ينتج بها المتكلم هذه اللغة التّي تعد تنظيما فريدا من نوعه[61] يقتضي ذلك منهجا عقليا، يستند فيه على خطوات العقل للوصول إلى هذه الحقيقة الكامنة في الذهن، ولهذا اتخذ تشومسكي من المنهج الاستنباطي أداة للتحليل وذلك عن طريق وضع الفرضيات التّي تفسر القضايا اللغويّة الممكنة.[62]

تخلص المنهج التّفسيري من قيود الملاحظة من جهة لكنه وقع في أوهام الافتراض من جهة أخرى، ولما سعى إلى تعميم هذه الافتراضات وقع في مزالق علميّة كان سببها الطموح إلى الكليّة بهدف التّوسيع وتجاوز حدود الخصوصيّة وبهذا ظهر للمنهج التّفسيري عيوب ومزالق في دراسة الجملة أسفر البحث عن اثنين منها:

1.2 اختلاف القوالب التّجريديّة:تعرض القسم التّجريدي المسئول عن إنتاج البنيّة العميقة في النظريّة التّوليديّة للتحويليّة أكثر من إلى أكثر من والتّعديل، فقد فتح تشومسكي نظريته على عدة «تغييرات جذريّة وتعديلات جوهريّة في المفاهيم والتّصورات وإضافات غير مسبوقة حتمتها أوجه النقد من تيارات أخرى ، وعدول عن كثير من الاصطلاحات المنجازة الغامضة[63]، فظهرت تحت النظريّة الواحدة عدة نماذج حتى صعب على الباحثين في تاريخ علم اللغة تصنيف فكره اللساني

لذا قال مونان:«وتزداد الصعوبة حين نحاول تحديد مكانة تشومسكي، أن أبعاد طوحه وتجديده النظري [المستمر] والصدمة التّي أراد أن يحدثها وأحدثها ، كل هذا يضع الباحث قليل المعرفة بتاريخ علم اللغة، مشكلة لا تجوز محاولة تجنبها»[64] ذلك أن تشومسكي لم يلتزم بنظريّة واحدة في البحث، بل كان يخضع نظرياته في كل مرة لكثير من التّعديلات والإضافات استجابة لمستجدات البحث اللساني التّي كان يسمع عنها من معاصريه.

فمثلا تعرض النموذج الاول الذي عرض له تشومسكي في كتابه البنى التّركيبيّة (1957م) لعدة تغييرات:

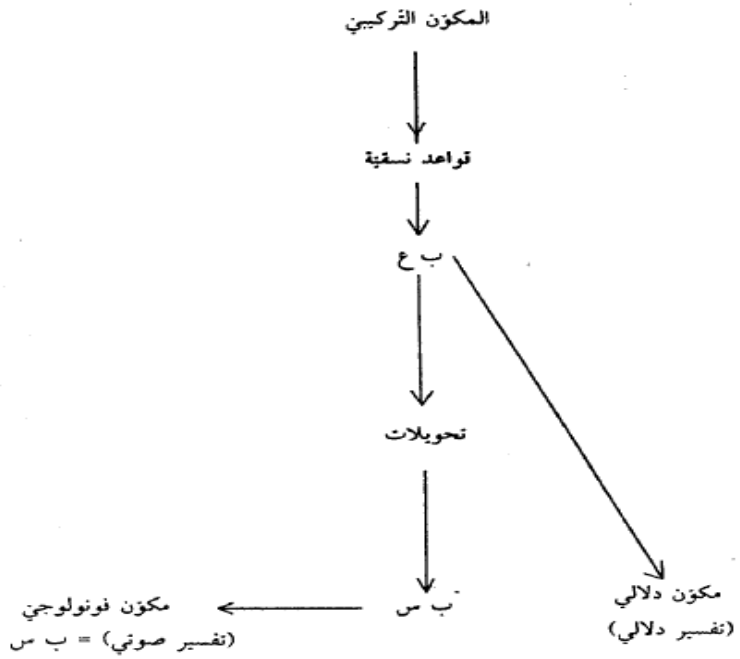

(الشكل01)[65]

النموذج الثّاني(1965م): تجنبا للوقوع في جمل من مثل (أكل الخشب الولد) أدرج تشومسكي في النموذج الأول المعجم في المكون الأساس للمكون التّركيبي من أجل إعطاء القراءة الدّلاليّة الصحيحة للكلمات، تكون القواعد والقوانين

المعجميّة فيه مسئولة عن تحديد بعض الصفات الدّلاليّة والنحويّة للمورفيمات وبعدما كان النموذج الأول يضم فقط: المكون التّركيبي – والمكوّنين التّفسيريين (الدّلالي والفونولوجي) وأصبح للمكون التّركيبي أيضا مكونا تحويليا مسؤولا عن إدراج المورفيمات في مكان الرموز المركبة، في مستوى المؤشر النسقي للقاعدة، قصد الحصول – أخيرا – على البنيّة العميقة[66].

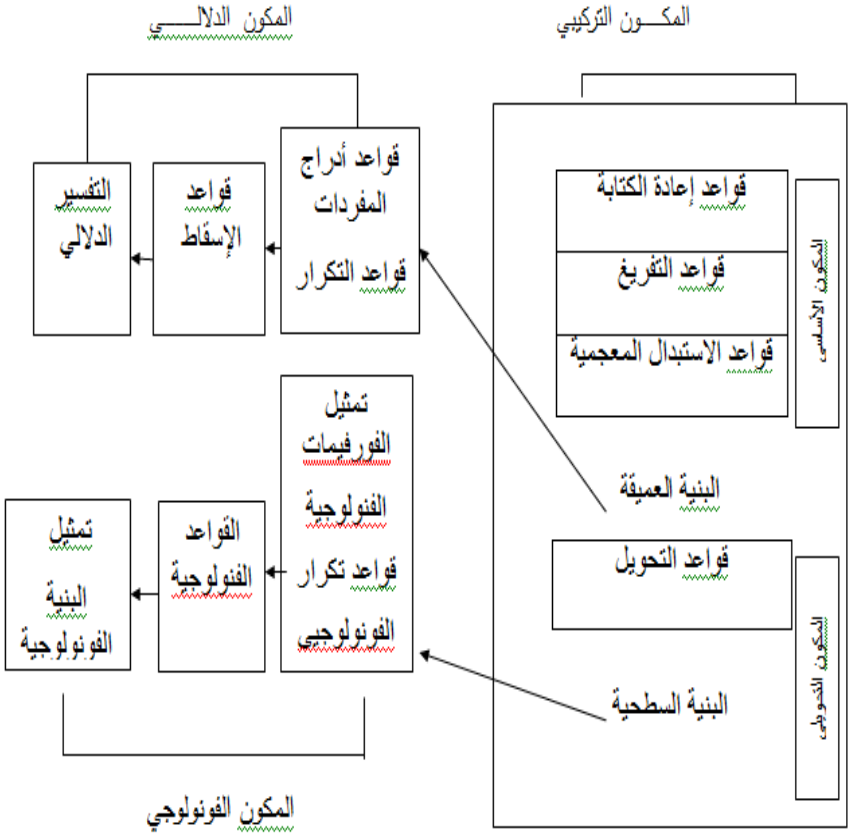

(الشكل 02)[67]

النموذج الثّالثّ (1970م): تحول المكون التّركيبي فيه إلى مكون دلالي، وأصبحت وظيفة المكون الدّلالي بذلك توليديّة لا تفسيريّة فحسب، بحيث أصبح توليد الجملة يتم على النحو التّالي[68]:

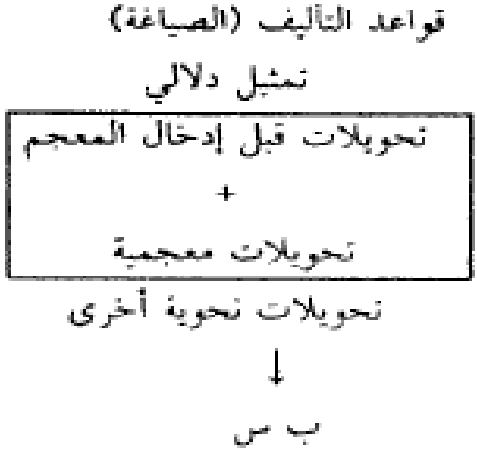

(الشكل 03)[69]

رغم عنايّة النظريّة التّوليديّة التّحويليّة بقضيّة المعنى وحرصها على أن تتخذ له مكانة في كل نموذج جديد من نماذجها، ورغم اتساع مكانة هذا المعنى شيئا فشيئا في كل مرحة من مراحل تطوير النموذج حتى صار يشتق من البنيّة السّطحيّة وليس فقط من المؤشر النسقي أو من التّمثيل الدّلالي كما كان في السّابق.

غير أن تغير القوالب التّجريديّة وإجراء أكثر من تعديل واحد لها – وإن كان حالة صحيّة للعلم – لكنه لا يعكس بدقة كيفيّة عمل اللغة وإنتاجها و تفسيرها، ولو كان كذلك لقدمت التّوليديّة نموذجا واحدا للتفسير، وهذه الاختلافات تدل على أن التّفسيرات تبقى مجرد حدس لا تثبته العلوم التّجريبيّة.

ومجرد التّخمينات الفلسفيّة ليست مهمة الباحث اللغوي الذي لا بد أن يشتغل بوصف البنيّة الغويّة كما هي دون خروج من الظاهرة وما تؤديه من وظائف إلى ظاهرة أخرى (العقل وكيفيّة عمله) لأن هذا من وظيفة بحث علمي متخصص آخر.

وانشغال الدّراسة بالجانب التّجريدي، وكيفيّة عمل اللغة داخل الذهن منهج عقيم لا يحقق الهدف الرئيسي من أي دراسة لغويّة، وهو النفاذ للمعنى الحقيقي، وكل ما تحصل عليه الباحث من هذا التّحليل هو بعض المعاني المستنبطة من العلاقات الدّاخليّة بين عناصر التّركيب كعلاقة الفاعليّة والمفعوليّة، والحقول الدّلاليّة للمكونات والتّي يتم على أساسها اختيار عناصر التّركيب المجاورة ، والمقولات الصرفيّة كالتّذكير والتّأنيث والعدد والتّنكير والتّعريف، وحتى دلالة البنيّة السّطحيّة فهي لم تتحرر في كثير من الأحيان من العلاقات التّي تحدث على مستوى القالب التّجريدي الذي افترضه الباحث كمفهوم الأثر، الذي يعد «نوعا من الذاكرة أو الحافظة للبنيّة العميقة في البنيّة السّطحيّة» [70]والبؤرة والافتراض،

فتقديم تصور للقالب النحوي في الذهن، والاستعانة بنظام الرموز الرياضيّة والحرفيّة والمخططات عمليّة تعود بنا للوراء، إلى الحالة الشكليّة التّي كانت عليها الجملة في الذهن والعقل ليس سوى أداة طيّعة، تعمل وفقا لما تمليه عليه تلك الكتلة من مكونات النّفس البشريّة، من الجوارح والرغبات والمشاعر والأحاسيس والشعور واللاشعور...و عليه لا يمكن لأي علم مهما تطور أن يقر بوجود نمط واحد للجملة اسميّة كانت أو فعليّة وبترتيب واحد .

ولهذا عندما عبّر "الجرجاني" في سياق حديثه عن النظام وكيفيّة تركيب الألفاظ، أشار إلى أنها تترتب وفق ترتيبها في النفس ولم يقل العقل أو الذهن لأن مفهوم النفس أكبر بكثير من ذلك، فقال :« أما " نظام الكَلِم" فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها أثار المعاني في النفس... فإذا و جب لمعنى أن يكون في النفس وجب على اللفظ الدّال عليه أن يكون مثله أولا في النطق »[71]

والنفس أيضا تخضع لملابسات داخليّة كما سبق وأن ذكرنا وخارجيّة، ونقصد بذلك مقتضى الحال بما في ذلك حالة المخاطب ونوع الخطاب الذي يجري معه وعلى هذا نجد هذه النماذج التّي غلب عليها التّجريد بعيدة عن واقع اللغة والأبعاد التّداوليّة الحقيقيّة التّي تتم فيها.

2.2 اقتراح نحو كلّي: سعى النحو التّوليدي التّحويلي بمختلف مراحله إلى تقديم نحو كليّ يصلح للتطبيق على كل اللغات[72]، غير أن هذا النوع من النماذج يبقى قاصرا على احتواء اللغة العربيّة وثرائها وخصوصيتها، لأن اللغات لا تتفق إلا في المبادئ العامة وتبقى لكل لغة مميزاتها الخاصة.

فالنحو التّحويلي لا يمكنه تفسير جميع استعمالات العربيّة، والتّحويلات التّي تحصل على مستوى الجملة العربيّة أكثر من أن تستوعبها القوانين التّحويليّة، لأن الجملة العربيّة يتحد في تفسيرها علم النحو وعلم المعاني الذي يربط الاستعمال بالمقام، أما النظريّة التّحويليّة فلا تفسح المجال للأبعاد التّداوليّة وتخضع الجملة لقوانين وقواعد شكليّة، والجملة الخارجة عن هذه القوانين تعد خاطئة نحوياً.

ذلك لأن الجملة في النحو التّحويلي تسير في اتجاهين من "التّوليد", الذي يتكفل به (المكوّن التّوليدي) على مستوى الذهن وهو المسئول عن إنتاج "البنيّة العميقة" التّي تتصف بأنها جملة بسيطة وتامة ومبنيّة للمعلوم[73]، نحو (المكوّن التّحويلي) الذي يقدّم عن طريق مجموعة من التّحويلات كالتّقديم والتّأخير، والحذف والزيادة "البنيّة السّطحيّة"، والتّي تعرف بأنها « نتائج العمليّة التّوليديّة التّي يقوم بها المكون التّركيبي أي هي الشكل الصوتي النهائي للتتابع الكلامي المنطوق ». [74]

فالنحو التّحويلي خصّص مكانا في نموذجه لمنطقتين فقط، مسئولتان عن إنتاج الجمل وأهمل منطقة مهمّة جدّا وهي منطقة المقام, على الشكل التّالي: [75]

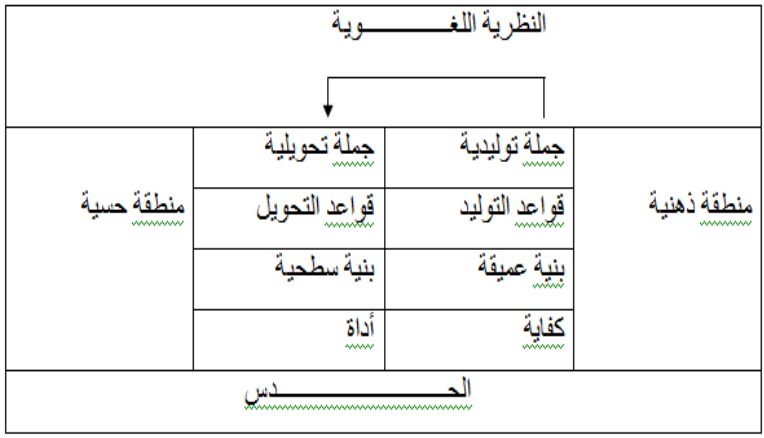

وهناك العديد من الأمثلة التّي تثبت قصور هذا القالب وعدم قدرته على تفسير استعمالات أخرى للجمل العربيّة، منها قوله تعالى في القران الكريم:

<<و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما... >>[76]

فجملة (طائفتان اقتتلوا) غير مقبولة نحويّا في النحو التّوليدي التّحويلي، لعدم وجود التّناسق المطلوب في البنيّة السّطحيّة بين ركني الجملة من حيث التّثنيّة والجمع.

غير أن هذا النوع من الاستعمال الذي تحوّل فيه الركن الفعلي إلى جمع بدل مثنى وهو ما يعرف بأسلوب "الالتّفات"، الذي عرف في كلام العرب بمختلف أنواعه ونجد له تفسيرا في الدّرس اللغوي العربي مع علم البلاغة، التّي تفسح المجال للمقام حتى يُدْلِي بدَلْوِهِ، لا يجد له النحو التّوليدي التّحويلي تفسيرا.

وها هو " فخر الدّين الرازي " يقدم تفسيرا لهذه الظاهرة قائلا :

« عند الاقتتال تكون الفئة قائمة، وكل أحد برأسه يكون فاعلا فعلا، فقال اقتتلوا...وعند العودة إلى الصلح تتفق كلمة كل طائفة وإلا لم يكن يتحقق الصلح فقال: بينهما لكون الطائفتين حينئذ كنفسين».[77]

فلما كانت كلمة المؤمنين ونفوسهم مشتتة حال الفتنة التّي دفعتهم للاقتتال عُبّـر عن الاقتتال بالجمع، ولما رجعوا للصلح الذي يكون بعد توحد النفوس والقلوب جاء الضمير بصيغة المثنى في (بينهما).

ومن أمثلة ذلك أيضا أن يقع المعنى مفعولا ويحوّل إلى فاعل[78]، أي أن يكون مفعولا في البنيّة العميقة ويحوّل إلى فاعل في البنيّة السّطحيّة، وهو مـا لا يقبلـه النحو التّوليدي التّحويلي، ومثاله كثير في مجاز أبى عبيدة .

والنموذج الذي لا يصلح للتطبيق في القرءان الكريم يبقى قاصرا، لأن القـرءان الكريم ما نزل إلا بلسان العرب المبين.

وهذا من المطبّات التّي وقع فيها النحو الوظيفي والأنحاء الغربيّة علـى نحـو خاص بسبب عدم التّمييز بين نوعين من الجمل الاسميّة والفعليّة، إذ لا يمكن بنـاء نظريّة نحويّة كليّة للغة العربيّة إذا لم ننطلق من خاصيّة جد هامة للغتنـا العربيّـة وهي: وجود نمطين للجملة العربيّة: الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة، خاصـة وأن لهذا التّمييز دور دلالي، فالاسميّة تدل على الثّبوت والفعليّة تدل على التّغيير.

الخاتمة: توصلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أدى التّعامل مع الجملة وفق المنهج الوصفي التّقريـري إلـى نـوع مـن الدّراسة السّطحيّة التّي تتعامل مع الظاهرة في حدود ما يملي به الوصـف لظـاهر الأشياء دون النفاذ إلى عمقها، مما أدى إلى إهمال المعنى تارة والتّقليص من حجم المعاني التّي توحي بها الجملة العربيّة تارة أخرى.
- لم يستطع المنهج الوصفي الشكلي أن يقدم تحليلا تتحقق فيه الكفايّة وتجاهل المعنى الذي بقي يفرض نفسه في كل مرة أثناء التّحليل أوقع عبد الرحمان أيـوب في تضارب كبير بين الدّرس اللساني الوصفي الحديث والدّرس النحـوي التّراثـي والخروج عن المنهجين أحيانا بحثا عن الدّلالة.

- إن الحاجة لتسليط الضوء على هذا الجانب من اللغة قسم الوصفيين الوظيفيين إلى فريقين؛ الأول عاد للتراث مستنجدا بعلم البلاغة العربيّة، وتطلب من الفريق الثّاني الاستئناس بمبادئ نظريّة فيرث السّياقيّة بحثا عن المعنى.
- تجاذب الوصفيين اتجاهان؛ اتجاه استدعي منهم مسايرة البحث الحديث نحو اقتراح نموذج جديد يتصف بالكفايّة التّفسيريّة، واتجاه فرض عليهم مسايرة دعوات التّيسير.
- هذا التّجاذب أدى بالوصفيين إلى إهمال جانب الشكل مسايرة لمستجدات البحث النحوي اللساني الحديث، وعدم فسح المجال الكافي للمعنى من جهة أخرى بدافع التّيسير.
- حرصت النظريّة التّوليديّة التّحويليّة على أن تتخذ للمعنى مكانة في كل نموذج جديد تقترحه من نماذجها، وتوسيع مجاله شيئا فشيئا حتى صار يشتق من البنيّة السّطحيّة.
- غير أن تغير القوالب التّجريديّة وإجراء أكثر من تعديل واحد لها يدل على أن التّفسيرات التّي تقدمها النظريّة تبقى مجرد حدس لا تثبته العلوم التّجريبيّة.
- انشغال البحث بالجانب التّجريدي للغة، منهج عقيم لا ينفذ للمعنى الحقيقي، وكل ما يحصل عليه الباحث هو بعض المعاني المستنبطة من العلاقات الدّاخليّة بين عناصر التّركيب، والحقول الدّلاليّة للمكونات، والمقولات الصرفيّة، وحتى دلالة البنيّة السّطحيّة لم تتحرر من قيود العلاقات التّي تحدث على مستوى القالب التّجريدي مما افترضه الباحث كمفهوم الأثر، والبؤرة والافتراض...
- الكليّة التّي تنشدها اللسانيات الغربيّة المعاصرة صفة لا تنطبق على النحو التّحويلي لعدم قدرته على استيعاب خصوصيّة العربيّة وثرائها.

قائمة المصادر و المراجع:

•القرآن الكريم (روايّة ورش)

أوّلا: المصادر

1. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربيّة، تح : محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1997م ط1.

2. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق : محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،2004م،ط5

3. ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح : محمد علي النجار، المكتبة العلميّة، دت، دط .

4. الرضي، محمد بن حسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافيّة ابن حاجي، تح : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ادارة الثّقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلاميّة، دت، دط

5. الزمخشزري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربيّة دار الجبل6، بيروت، لبنان، دت، ط2، 111-112

6. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط.

7. السّيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن السّيوطي, بغيّة الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة, تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر, 1979م, ط2.

8. ابن يعيش، ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة مصر، دت، دط

9. ابن المثنى، أبو عبيدة معمر بن المثنى التّيمي، مجاز القرءان، علق عليه: حمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط.

ثانيا:الكتب المترجمة

10. بريجيته بارتشيت، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، 2004م

11. جون ليونز، نظريّة تشومسكي اللغويّة، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة الإسكندريّة، مصر، 1985م، ط1،

12. ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانيّة الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعيّة، تر:محمد الراضي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان 2012م، ط1.

13. ماريوباي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1998م ط8، ص112-113

14. مليكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعيد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايز، المجلس الأعلى للثقافة، د ب،2000م، دط.

ثالثّا:المراجع:

15. إبراهيم مصطفى, إحياء النحو, القاهرة, مصر, 1937, ط1

16. أحمد المتوكل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1985م، ط1

17. أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التّطور، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون الجزائر، 2007م، ط3، ص206.

18. تمام حسّان اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب 1994م، دط.

19. تمام حسان, الأصول, دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب, النحو-فقه اللغة-البلاغة, عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، دط.

20. حنيفي ناصر، اللسانيات، منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 2009م، د ط.

21. حماسة عبد اللطيف العلامة الاعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط.

22. حنيفي ناصر، اللسانيات، منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 2009م، د ط.

23. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة العربيّة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة جدة، 1984م، ط1.

24. شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، 2004م، ط5.

25. عبده الراجحي، دراسات نقديّة في النحو العربي، مؤسسة الصباح، القاهرة، دط

26. علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدّار العربيّة للموسوعات، دب، 2003م، ط1

27. فاضل محمد ، مقدمة في اللسانيات ، دار المسيرة، عمان، 2011م،ط2

28. كمال بشر، التّفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، مصر 2005م، دط، ص127

29. محمد أحمد نحلة، مدخل الى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة، بيروت،

30. محمود السّعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربيّة، بيروت دط، دت

31. مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة راجعه ونقده: عبد المنعم خفاجة منشورات المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1993م، ط28

32. مهدي المخزومي،في النحو الغربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان 1986م، ط2.

33. ميشال زكريا، الالسّنيّة التّوليديّة والتّحويليّة ، النظريّة الالسّنيّة ، المؤسسة الجامعيّة للدراسات، بيروت، لبنان، 1986م، ط2،ص12، وتشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، دار الحوار، اللاذقيّة، سوريّة، 2009م، ط.

34. نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة و مناهج البحث اللغوي،المكتبة الجامعيّة الأزريطيّة، الإسكندريّة، 2000م، ص 336.

35. وليد عاطف الأنصاري، نظريّة العامل في النحو العربي عرضا و نقدا، دار الكتاب الثّقافي، إربد الأردن،2002م، ط2.

ثالثًا: الكتب باللغة الأجنبيّة

36. F.De saussure, cours de linguistique générale, ENAG, éditions, ed, Alger, 1994, p37

رابعا:رسائل التّخرج:

37. أكرم نعيم عطوان الحميداوي، التّأويل النحوي عند فخر الرازي في مفاتيح الغيب رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها، جامعة الكوفيّة،كليّة الآداب، قسم اللغة العربيّة، 2008م.

الهوامش:

(1) عبده الراجحي، دراسات نقديّة في النحو العربي، مؤسسة الصباح، القاهرة، دط، ص134

(2) ماريوباي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ط8 ص112-113

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر 2004م، ط5، ص81.

(4) محمد أحمد نحلة، مدخل الى دراسة الجملة االعربيّة، دار النهضة، بيروت، ص16

(5) F.De saussure, cours de linguistique générale, ENAG, éditions, ed, Alger, 1994, p37

(6) حماسة عبد اللطيف العلامة الاعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، دط، ص22، 23

(7) خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة االعربيّة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة 1984م، ط1، ص46

(8) مليكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعيد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايز المجلس الأعلى للثقافة، د ب،2000م، دط، ص279

(9) تمام حسان, الأصول, دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب, النحو-فقه اللغة-البلاغة عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، دط. ص16

(10) محمود السّعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة االعربيّة، بيروت، دط، دت ص309

(11) أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة االعربيّة، ص11

(12) خليل عمايرة، في نحو اللغة االعربيّة وتراكيبها، ص46

(13) نايف خرما، أضواء على الدّراسات اللغويّة المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م، ص115

(14) ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانيّة الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعيّة، تر:محمد الراضي، مركز دراسات الوحدة االعربيّة، بيروت، لبنان، 2012م، ط1 ص149

(15) ينظر، عبده الراجحي، دراسات نقديّة في النحو العربي، 126

(16) المرجع نفسه، 159

(17) المرجع نفسه، ص158-159

(18) المرجع نفسه، ص 129

(19) المرجع نفسه، ص129

(20) المرجع نفسه، ص 179 - 180

(21) ينظر، إبراهيم مصطفى, إحياء النحو, القاهرة, مصر, 1937, ط1, ص1

(22) المرجع نفسه, ص 12،19

(23) مهدي المخزومي، في النحو الغربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان 1986م، ط2، ص28، 29.

(24) تمام حسّان اللغة االعربيّة معناها و مبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء،المغرب،1994م، دط ص 16

(25) المرجع نفسه، ص 16

(26) المرجع نفسه، ص 16

(27) مهدي المخزومي, النّحو العربي نقد وتوجيه, ص 41, 42

(28) ينظر: المرجع نفسه, ص 42

(29) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، دت، دط، ج1، ص23

(30) إبراهيم مصطفى, حياء النحو، ص50

(31) المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص81

(32) إبراهيم مصطفى, إحياء النحو ، ص55

(33) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار االعربيّة، تح : محمد حسين شمس الدّين دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1997م، ط1، ص76

(34) المصدر نفسه، ص80، 81

(35) ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة، مصـــر، دت، دط، ج1 ص 84

(36) المصدر نفسه، ص50

(37) علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدّار العربيّة للموسوعات دب، 2003م، ط1، ص409

(38) وليد عاطف الأنصاري , نظريّة العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثّقـــافي إربد الأردن، 2002م، ط2، ص 145

(39) تمام حسان اللغة االعربيّة معناها ومبناها، ص9

(40) المرجع نفسه ، ص9

(41) المرجع نفسه، ص 189

(42) المرجع نفسه ، ص 188

(43) المرجع نفسه، ص190-204

(44) جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تـــح : احمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1998م، ط1، 2/ ص5

(45) المصدر نفسه، 79/2

(46) ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، دت، دط، ج2 ص41

(47) محمد بن حسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافيّة ابن حاجي، تح : حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ادارة الثّقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلاميّة، دت، دط، ج ص53

(48) تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص 198

(49) الكافيّة، ج2، ص53.

(50) مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس االعربيّة راجعه ونقده: عبد المنعم خفاجـــة، منشـــورات المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، 1993م، ط28، ج3، ص115-116

(51) – سورة مريم– الآيّة 4

(52) القمر–12–

(53) الكهف -34-

(54) سيبويه، الكتاب، ج1، ص421

(55) سيبويه، الكتاب، ج1، ص339

(56) المصدر نفسه،ج1، ص 135

(57) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم االعربيّة، دار الجبل6، بيروت لبنان، دت، ط2، 111-112

(58) شرح الرضي على الكافيّة، ج2، ص331

(59) حنيفي ناصر، اللسانيات، منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجيّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، 2009م، د ط.، ص 60.

(60) ميشال زكريا، الالسّنيّة التّوليديّة و التّحويليّة ، النظريّة الالسّنيّة ، المؤسسة الجامعيّة للدراسات، بيروت، لبنان، 1986م، ط2،ص12، وتشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، دار الحوار، اللاذقيّة، سوريّة، 2009م، ط1، ص40،41

(61) كمال بشر، لتفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، 2005م، دط، ص127

(62) ميشال زكريا، الالسّنيّة التّوليديّة والتّحويليّة ، النظريّة الالسّنيّة، ص96

(63) بريجيته بارتشيت، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، 2004م، ط1، ص165

(64) المرجع نفسه، ص265

(65) شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر، بيروت لبنان، 2004م، ط1، ص73

(66) ينظر، تشومسكي، اللغة والمسؤوليّة، تر:حسام البهنساوي، ص49

(67) شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة 73

(68) ينظر، جون ليونز، نظريّة تشومسكي اللغويّة، تر: حلمي خليل،دار المعرفة الجامعيّة الإسكندريّة، مصر، 1985م، ط1، ص 73،78

(69) شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانيّة المعاصرة 83

(70) المرجع نفسه، ص91

(71) أحمد المتوكل، الوظائف التّداوليّة في اللغة االعربيّة في اللسانيات الوظيفيّة، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1985م، ط1، ص 103

(72) ينظر: ميشال زكريا، الالسّنيّة التّوليديّة والتّحويليّة، النظريّة الالسّنيّة، ص72

(73) أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التّطور، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر 2007م، ط3، ص206.

(74) نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة و مناهج البحث اللغوي،المكتبة الجامعيّة الأزريطيّة الإسكندريّة، 2000م، ص 336.

(75) فاضل محمد ، مقدمة في اللسانيات ، دار المسيرة، عمان، 2011م،ط2،ص 93.

(76) الحجرات:7

(77)أكرم نعيم عطوان الحميداوي، التّأويل النحوي عند فخر الرازي في مفاتيح الغيب، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة االعربيّة وآدابها، جامعة الكوفيّة،كليّة الآداب، قسم اللغة االعربيّة 2008م، ص 127-128

(78) أبو عبيدة معمر بن المثنى التّيمي، مجاز القرءان، على عليه : محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط.،ص63.